الأمم المتحدة
S/PV.4647
مجلس الأمن
السنة السابعة والخمسون
مؤقت

الجلسة ٤٦٤٧

الخميس، ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

الرئيس: السيد وانغ ينغفان .... (الصين)

الأعضاء:
الاتحاد الروسي .... السيد كونوزين
أيرلندا .... السيد كور
بلغاريا .... السيد تافروف
الجمهورية العربية السورية .... السيد مقداد
سنغافورة .... السيد محبوباني
غينيا .... السيد تراوري
فرنسا .... السيدة داشون
الكاميرون .... السيد تيجاني
كولومبيا .... السيد بالديبيسو
المكسيك .... السيد أغيلار سنسر
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية .... السيد هاريسن
موريشيوس .... السيد كونجول
النرويج .... السيد كولبي
الولايات المتحدة الأمريكية .... السيد وليامسن

جدول الأعمال

رسالة مؤرخة ٣١ آذار/مارس ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لبابوا غينيا الجديدة لدى الأمم المتحدة (S/1998/287)

02-70336 (A)
0270336

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

رسالة مؤرخة ٣١ آذار/مارس ١٩٩٨ موجهة من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لبابوا غينيا الجديدة لدى الأمم المتحدة (S/1998/287)

الرئيس (تكلم بالصينية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أستراليا وبابوا غينيا الجديدة وفيجي ونيوريلندا يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين للاشتراك في المناقشة، دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد آيسي (بابوا غينيا الجديدة) مقعدا إلى طاولة المجلس؛ وشغل السيد داوت (أستراليا) والسيد نايدو (فيجي) والسيد ماكيه (نيوزيلندا) المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالصينية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وفي حالة عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى سعادة السيد كيران بريندرغاست وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد كيران بريندرغاست، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، الذي أعطيه الكلمة.

السيد بريندرغاست (تكلم بالانكليزية): خلال الإحاطة الإعلامية الأخيرة عن بوغانفيل، التي قدمتها في ٢٩ آب/أغسطس، أبلغت المجلس عن التقدم المحرز في تنفيذ المرحلتين الأولى والثانية من خطة التخلص من الأسلحة، التي كانت مواعيدها المستهدفة ٣١ آب/أغسطس و ٣٠ أيلول/سبتمبر، على التوالي. ولعل مجلس الأمن يتذكر أن التحرك إلى الأمام في عملية السلام حظي بترحيب المجلس.

وينبغي أن أنقل اليوم أن التطورات الجارية منذ آب/أغسطس شملت بعض النكسات. لقد أكلمت الأطراف في بوغانفيل المرحلة الأولى، ولكن لم تكتمل عملية الحصر في المرحلة الثانية إلا في نصف مقاطعات الجزيرة. ولم يزد عدد الأسلحة الجديدة المجمعة منذ آخر إحاطة إعلامية إلا بما يربو قليلا عن ١٠٠ قطعة، ليبلغ الإجمالي ٦٨٤ ١ قطعة. ولكن مما يثير مزيدا من القلق، أن سبعة من الحاويات قد فُتحت وأخذت منها ٢١٢ قطعة سلاح. وسأتكلم بصورة أكثر عن هذه المسألة في وقت لاحق. ومن المؤكد أن زخم التخلص من الأسلحة قد أبطأ، ونتيجة لذلك، تعرضت عملية السلام بأسرها لبعض التوتر.

وقد يكون من المفيد أن نعرض تقييمنا لما يكمن وراء هذه التطورات. وأود أيضا أن أبلغ المجلس بشأن التدابير التي يجري اتخاذها لمواجهة الصعوبات التي برزت.

فالنكسات التي حدثت في حصر الأسلحة يمكن أن تفسر على نحو أساسي بعاملين. يكمن الأول في الجهود الحسنة النية الرامية إلى معالجة نفاد صبر المقاتلين السابقين، الذين يشعرون بالإحباط من بطء سرعة إعادة إدماجهم وإعادة تأهيلهم. وقد أنشئ صندوقان ماليان لمساعدة المقاتلين السابقين، واحد أنشأته الحكومة الوطنية وواحد أنشأه مانح على الصعيد الثنائي. وأدت المشاكل المتصلة بالإنفاق من هذه الأموال والتصور الخاطئ المتمثل في أن المقاتلين السابقين ستُدفع لهم الآن، بالفعل، مبالغ نظير إعادتهم لأسلحتهم، إلى أن يرفض بعضهم المشاركة في عملية التخلص من الأسلحة. وقام آخرون بكسر الحاويات واسترداد أسلحتهم.

والعنصر الثاني كان حملة متعمدة للتزييف وتشويه الحقائق فيما يتعلق بطابع عملية السلام، يقوم بها أتباع فرانسيس أونا، القائد البوغانفيلي الرئيسي الذي لا يزال خارج عملية السلام. وقام أيضا بعض الأشخاص الذين يسمون أنفسهم أعضاء في جماعة أونا أو مؤيدين له بكسر الحاويات وسرقة الأسلحة، مدّعين أنهم يعملون بأوامر منه.

ورغم أن هذه التطورات غير مشجعة، يسعدني أن أقول إن ما يحمد كثيرا لقادة المقاتلين السابقين أنهم استجابوا بصورة قوية لهذه التحديات. وعقدت اللجنة الاستشارية لعملية السلام اجتماعا في أراوا في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر. واعتمد الاجتماع الذي ترأسته، كالعادة، بعثة الأمم المتحدة – مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل – عددا من القرارات التي تهدف إلى جعل الحاويات أكثر إحكاما، وتشجيع اتخاذ مواقف أكثر إيجابية تجاه التخلص من الأسلحة، وإعادة عملية جمع الأسلحة إلى مسارها. واتُخذت قرارات أيضا لمعالجة المشاكل المتعلقة باستخدام الصندوقين الماليين المذكورين سابقا. وقد شجَّعنا قرار المقاتلين السابقين أن يكملوا المرحلة الثانية من حصر الأسلحة بحلول ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، معلنين أن هذه ستكون هدية عيد الميلاد لبوغانفيل.

وعلى سبيل المتابعة للجنة الاستشارية لعملية السلام والقرار المتعلق بالموعد النهائي الجديد للمرحلة الثانية من حصر الأسلحة، عقد قائدا فصيلي بوغانفيل اجتماعا استثنائيا في أراوا في بداية تشرين الثاني/نوفمبر. وامتدت المشاركة إلى أكثر من العضوية المعتادة للجنة الاستشارية لعملية السلام لتشمل قادة الوحدات والفصائل والسرايا، وكذلك إدارة المقاطعة. وفي هذا الاجتماع، تلقى المشاركون إحاطة إعلامية بشأن كل جوانب اتفاق السلام، ودرسوا المسائل التي كانت تعوق جمع الأسلحة واتخذوا الإجراءات التي تتوافق معها. واعتمد الاجتماع قرارا مشتركا بين المقاتلين السابقين دعا، من جملة أمور أخرى، قادتهم السياسيين إلى الدخول في حوار مع قوة دفاع ميكاموي بقيادة فرانسيس أونا. وعقب اجتماع اللجنة الاستشارية لعملية السلام والاجتماع الاستثنائي اللاحق، شرع المقاتلون السابقون في إجراء اتصالات مباشرة مع القائد العسكري لفرانسيس أونا.

واعتمد المقاتلون السابقون أيضا جدولا زمنيا مفصلا للأنشطة التي ينبغي إكمالها في جميع أرجاء الجزيرة لتفضي إلى ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، عندما يُعلن ختام المرحلة الثانية من حصر الأسلحة. ويُفهم أن سرية ألفا، نواة قوة دفاع ميكاموي، التي أكدت مجددا التزامها بالعمل مع المقاطعات الأخرى في التخلص من الأسلحة، يمكن أن تأخذ وقتا أطول بقليل لتصل إلى المرحلة الثانية. ويُتوقع أن يشهد مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل التوقيع على الإعلانات التي ستصدرها فرادى المقاطعات مؤكدة أنها أكملت المرحلة الثانية.

وفي هذه الأثناء، ابتداء من أيلول/سبتمبر، عقد مكتب الأمم المتحدة السياسي سلسلة من الاجتماعات في جميع أرجاء الجزيرة مع الزعماء، ومع الكنائس والجماعات النسوية. وكان الغرض من تلك المقابلات تعبئة وإشراك هذه الجماعات الهامة بغية التشجيع على مشاركة المجتمع إلى أقصى حد في عملية التخلص من الأسلحة.

وقد تمتع مكتب الأمم المتحدة، في جميع أنشطته المتعلقة بجمع الأسلحة، بعلاقة عمل وثيقة ومثمرة مع فريق مراقبة السلام. وقدم فريق مراقبة السلام دعما سوقيا حيويا لدعم جمع الأسلحة وتخزينها. وكان أيضا حلقة وصل يُعتمد عليها بين مختلف الجماعات في الجزيرة. وبفضل الدوريات التي يقوم بها فريق مراقبة السلام على نطاق الجزيرة، فإنه يسترعى انتباه مكتب الأمم المتحدة السياسي إلى مسائل معينة تقتضي تدخُّلنا المشترك. يضاف إلى ذلك أن الفريق ييسِّر من تلقاء ذاته تسوية كثير من الحالات. ونتطلع كثيراً إلى مواصلة التعاون المثمر مع فريق مراقبة السلام.

ولعلي أقول كلمة عن لجنة دستور بوغانفيل. لقد عكفت هذه اللجنة على إجراء مشاورات مع سكان مختلف مناطق الجزيرة لاستطلاع آرائهم بشأن المحتوى الذي ينبغي أن يتضمنه دستور بوغانفيل. ويُنتظر أن تعدّ اللجنة أول مشروع للدستور بحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وستعقد في أعقاب ذلك مشاورات مع الحكومة الإقليمية المؤقتة لبوغانفيل، ومع المؤتمر الشعبي لبوغانفيل، وبطبيعة الحال مع الحكومة الوطنية. وتحددت نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ تاريخاً مستهدفاً لإنجاز المشروع النهائي للدستور وإعداد تقرير عنه.

وستنظر الجمعية التأسيسية التي يُتوقع إنشاؤها بحلول شباط/فبراير ٢٠٠٣ بعد ذلك في مشروع الدستور، على أن تنجز عملها بحلول آذار/مارس ٢٠٠٣. بيد أن مباشرتها الفعلية لأعمالها ستتوقف، في جملة أمور أخرى، على تحقّق مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل من إكمال المرحلة الثانية لوضع الأسلحة في الحاويات بشكل يبعث على الارتياح.

وأقول كلمة عن التحديات الماثلة في المستقبل. ويتعين عليَّ الإشارة إلى أنه لم يبق إلا أربعة أسابيع أو تزيد قليلاً على حلول الموعد المحدد للانتهاء من المرحلة الثانية لاتفاق سلام بوغانفيل في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر. وقد بعث مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل في الاجتماع الأخير للجنة الاستشارية لعملية السلام وجلسة المتابعة برسالة بالغة الوضوح إلى المقاتلين السابقين مؤداها أن مصداقية التخلص من الأسلحة وربما مصداقية عملية السلام برمتها ستتعرض للخطر ما لم يتم الوفاء بالموعد النهائي المحدد. كما أكدنا من جديد أن إحراز التقدم صوب الحكم الذاتي يتوقف على إنجاز المرحلة الثانية وعلى التحقق منه.

وحتى في حالة إعلان المقاتلين السابقين أنه تم الوفاء بالموعد المستهدف وهو ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، فما زال يتعين على مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل التحقق من وضع الأسلحة بالفعل في الحاويات والتصديق عليه على النحو الوارد في الخطة. ويبدو من المستبعد إلى حد كبير أن تنجز هذه العملية بالشكل الحالي بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر، ولا سيما بالنظر إلى حالات السطو التي وقعت مؤخراً وسرقة ٢١٢ قطعة سلاح. وسوف يلزم استمرار وجود المكتب في الجزيرة لمساعدة أبناء بوغانفيل على إعادة تلك الأسلحة وإتمام المرحلة الثانية، بما فيها قيام المكتب بالتصديق على ذلك. وما زالت تنتظرنا المرحلة الثالثة لخطة التخلص من الأسلحة، ويجب على الأطراف عندئذ أن تقرر المصير النهائي لتلك الأسلحة. ويتعين اتخاذ قرار بشأن مصير الأسلحة في غضون الأشهر الأربعة والنصف التالية لبدء نفاذ التعديلات الدستورية. ويشترَط وجود المكتب

للتحقق من مدى امتثال الأطراف لتسليم الأسلحة، ومما إذا كان مستوى تأمين الأسلحة يهيئ حالة تسمح بإجراء الانتخابات، والتصديق على ذلك. ومن ثم، فعلى فرض احترام الموعد المستهدف في كانون الأول/ديسمبر، يلزم للمكتب قدر معقول من الوقت للتحقق من المرحلة الثانية لوضع الأسلحة في الحاويات والتصديق عليها.

وأخيراً، لقد طلبت اللجنة الاستشارية لعملية السلام رسمياً في اجتماعها المعقود في نهاية تشرين الأول/أكتوبر بقاء كل من المكتب وفريق مراقبة السلام في بوغانفيل إلى ما بعد إجراء انتخابات الحكم الذاتي. ووفقاً للبرنامج الزمني الحالي، ينبغي أن تجرى هذه الانتخابات قبل نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٣. غير أن الموعد الفعلي سيتوقف بطبيعة الحال على مدى تقيّد اللجنة الدستورية لبوغانفيل والجمعية التأسيسية ببرامج عملهما الراهنة.

وبالنظر إلى المهام الحاسمة التي سيضطلع بها المكتب في العام المقبل، فقد كتب الأمين العام كما يعلم المجلس ليوصي المجلس بتمديد ولاية المكتب عاماً آخر. ونتوقع تماماً إنجاز جميع المراحل في عملية السلام خلال تلك الفترة. وكما يدرك المجلس أيضاً، فقد طلبت حكومة بابوا غينيا الجديدة هذا التمديد. وقد قام الأمين العام قبل أن يقرر الكتابة إلى المجلس بإيفاد بعثة للتقييم إلى بوغانفيل. ووصلت هذه البعثة برئاسة مدير شعبة آسيا والمحيط الهادئ بإدارتي إلى الجزيرة في وقت أتاح لها حضور اجتماع اللجنة الاستشارية لعملية السلام. وأجرت البعثة مشاورات واسعة النطاق مع حكومة بابوا غينيا الجديدة، والأطراف في بوغانفيل، والبلدان المشاركة في فريق مراقبة السلام، وأكدت هذه الجهات جميعاً ضرورة استمرار المكتب في الوجود من أجل إتمام عملية السلام بنجاح.

السيد أغيلار زينسر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): يعرب وفدي في البداية عن ترحيبه بعودتكم يا سيدي وبترأسكم هذه الجلسة العلنية لمجلس الأمن. ونهنئ الصين على العملية السياسية التي اضطلعت بها من خلال مؤتمر الحزب فيها.

ويود وفدي أن يوجه الشكر لوكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد كيران برندرغاست، على المعلومات التي قدمها من فوره للمجلس في إحاطته الإعلامية عما استجد من التطورات على الحالة في بوغانفيل. وأود أيضاً أن أعرب عن تقدير بلدي للعمل الذي يقوم به ممثل الأمين العام السيد نويل سنكلير، رئيس مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل، ومعاونوه. كما نعرب عن تقديرنا للأعمال التي قامت بها الحكومات المشاركة في فريق مراقبة السلام والدعم الذي قدمته، وهي حكومات أستراليا وفانواتو، وفيجي، ونيوزيلندا.

وأؤكد مجدداً كذلك دعم المكسيك لعملية السلام ورغبتنا في أن تواصل جميع الأطراف المعنية العمل على التوصل إلى حل سلمي ونهائي للصراع. ونؤيد أيضاً استمرار الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بصفة عامة في التعاون مع سلطات بوغانفيل من أجل إنعاش هذا البلد على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

ويشدد بلدي في هذا السياق على مدى الأهمية التي ينطوي عليها توجيه مجلس الأمن نداء إلى البلدان المانحة لتقديم دعمها لتهيئة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والهياكل الأساسية المواتية لتعزيز التحول السلمي صوب المستقبل السياسي لبوغانفيل.

ويساور بلدي القلق إزاء حالات التأخير في عملية بوغانفيل والعوائق التي تعترضها، والتي أفادنا السيد برندرغاست إفادة وافية بشأنها. ونرى أن من الضروري إتمام

هذه العملية وأن من المستصوب اختتام العملية في حدود المواعيد النهائية المحددة لها. ومن العناصر الحاسمة في الوفاء بتلك المواعيد الانتهاء من تنفيذ الخطة الجاري القيام بها للتخلص من الأسلحة ، في ظل الظروف التي أُبلغنا بها.

لذلك فإن لدينا بعض الأسئلة التي نود توجيهها للسيد برندرغاست بشأن التأثير المحتمل أن ينجم عن هذا التأخير. ونود أن نشدد على التأثير المحتمل أن يترتب على التأخير في جمع الأسلحة بالنسبة لعملية وضع الدستور ذاتها ولإقامة الحكم الذاتي. فماذا ستكون عواقب حدوث تأخير بالنسبة لأعمال اللجنة الاستشارية، وما تبعات التأخر بالنسبة للوفاء بالمواعيد النهائية المحددة لاعتماد الدستور وإجراء الانتخابات وصولاً إلى إقامة الحكم الذاتي، مع مراعاة أن الانتخابات قد تقرر إجراؤها كما أشار السيد برندرغاست قبل نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٣؟

ولقد قالت بعض السلطات في بابوا غينيا الجديدة، ومنها مثلا وزير الشؤون الحكومية الدولية إنه يبدو من غير المرجح الآن أن يتم الوفاء بذلك الموعد. فما هي الآفاق الآن في ظل هذا الفشل المرجح في الوفاء بهذا الجدول الزمني؟ وما هي عواقب التأخير المشار إليه أعلاه على الفراغ من أعمال مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغنفيل ومن أعمال فريق رصد السلام؟

ويضاف إلى ذلك أن حكومتي تتساءل عما يمكن أن يحدث إذا انسحب بعض أعضاء فريق رصد السلام قبل المواعيد المقررة. ونحن نكرر شكرنا لوكيل الأمين العام برندرغاست على المعلومات التي قدمها إلينا.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر ممثل المكسيك على كلماته الرقيقة الموجهة لشخصي ولبلدي.

السيد تافروف (بلغاريا) (تكلم بالفرنسية): مرحبا مرة أخرى في نيويورك. إن بلدي يحيي عزم قيادة بابوا غينيا الجديدة وشعورها بالمسؤولية السياسية، كما يحيي الجهود السلمية التي تبذلها بوجه خاص كل من استراليا ونيوزيلندا وفيجي وجزر سليمان وفانواتو التي قدمت مساعدة كبيرة في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، وهي تساعد في كفالة الاستقرار السياسي في بوغنفيل.

لقد أحرز تقدم كبير في تنفيذ اتفاق السلام الموقع في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠١ وذلك أمر يحظى بالترحيب. فاتفاق السلام يمثل نجاحا لا شك فيه لشعب بوغنفيل ولبابوا غينيا الجديدة التي أبدت حسن نيتها بوضوح في تسوية الصراع بطريقة سلمية وديمقراطية.

كذلك ترحب بلغاريا باعتماد القوانين التشريعية لتنفيذ اتفاق السلام، وخاصة بالتعديلات التي أدخلت على الدستور والقانون الأساسي فيما يتعلق بمباحثات السلام في بوغنفيل. وإذا كنا نلاحظ بارتياح ما أحرز من تقدم في تنفيذ خطة التخلص من الأسلحة فإن وفدي لا يزال يشعر بالقلق إزاء المعلومات التي قدمها لنا السيركيران بخصوص بعض الصعوبات في تنفيذ العملية، وهي الضرورية، مع هذا، لتنظيم الانتخابات لإقامة حكم ذاتي في بوغنفيل. فثمة ضمانات هامة لإجراء الاستفتاء على مستقبل بوغنفيل.

وتؤيد بلغاريا الجهود المشتركة التي يبذلها المكتب السياسي للأمم المتحدة في بوغنفيل وفريق رصد السلام، والجهود التي تبذلها الأطراف لإيجاد معايير محددة لتنفيذ المرحلة الثانية من خطة التخلص من الأسلحة.

وأخيرا فإن بلغاريا ترحب باعتزام الأمين العام تمديد ولاية المكتب لمدة عام. فهذا يمكننا من كفالة تنفيذ المرحلة الثانية من خطة التخلص من الأسلحة وتنظيم الانتخابات للحكم الذاتي في بوغنفيل، وإكمال عملية السلام.

السيد كونجول (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أتوجه كغيري من الوفود، بالشكر إليكم،

سيدي على عقد هذه الجلسة اليوم بشأن بوغنفيل. كما أشكر السيركيران برندرغاست، وكيل الأمين العام على إحاطته المفيدة والشاملة عن التطورات في عملية سلام بوغنفيل.

ونحن نشيد بسلطات وشعب بوغنفيل لالتزامهم المتواصل بتنفيذ اتفاق سلام بوغنفيل. فبوغنفيل مثل ملموس آخر يُؤدي فيه مجلس الأمن والمجتمع الدولي وخاصة بلدان الجوار، دوراً هاماً في السير قدما بعملية السلام.

ونشير بوجه خاص إلى التقدم المحرز في سبيل بلوغ الأهداف المحددة في اتفاق السلام الموقع في آراوا في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠١. ويسرنا أن علمنا بإبرام اتفاقات الآن بشأن قضية الاستفتاء لتحديد مستقبل بوغنفيل السياسي، في إطار دستور بابوا غينيا الجديدة.

ونؤيد الرأي القائل إن عملية السلام تسير في الطريق الصحيح رغم وجود بعض العقبات. فالواقع أن اتفاق سلام بوغنفيل محط هدوء كبير في التاريخ السياسي لبوغنفيل وبابوا غينيا الجديدة.

ويعرب وفدي عن تقديره وتأييده لمكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغنفيل، الذي أدى رغم صغر حجمه، دورا رائعا في تنشيط تنسيق وتنفيذ وتطبيق الخطة المتفق عليها للتخلص من الأسلحة. ويسرنا أن نعلم أن المكتب نجح، رغم الصعوبات العملية، في تنفيذ المرحلة الأولى من خطة التخلص من الأسلحة. غير أن لدينا شيئا من القلق إزاء المعلومات التي قدمها السيركيران الآن بشأن الزيادة في عدد الحوادث التي فتحت فيها حقائب وأوعية بالقوة وأزيلت البنادق منها. فهذه الحوادث تؤثر سلبيا على العمل الرائع الذي يقوم به المكتب وفريق رصد السلام ويمكن أن تهدد بانحراف العملية بأكملها، وبذا تعطل الإنجاز الكامل للمرحلة الثانية. غير أننا نطري المبادرات التي يتخذها كبار القادة من جيش بوغنفيل الثوري وقوات مقاومة بوغنفيل في مجالات التحقيق وإسداء المشورة وتشجيع المخالفين على إعادة تلك الأسلحة، ونرجو أن يقوم أولئك المسؤولون بذلك العمل لصالح السلام والاستقرار.

إن التقدم الذي يحرز في التخلص من الأسلحة يرتبط ارتباطاً وثيقا بإقامة الحكم الذاتي في بوغنفيل عن طريق الوسيلة القانونية التي تنص على جعل إدراج الاستقلال الذاتي والاستفتاء في الباب الرابع عشر الجديد في الدستور الوطني مرهونا بالتحقق والإشهاد من المكتب السياسي للأمم المتحدة في بوغنفيل عن إنجاز المرحلة الثانية من الخطة المتفق عليها للتخلص من الأسلحة. ولذا فمن الأهمية البالغة للجميع أن يُضمن إكمال خطة التخلص من الأسلحة. ويسرنا أن علمنا أنه قد تم التخلص من ١ ٦٨٤ قطعة من السلاح حتى الآن وأنها تشمل ٣٠١ قطعة من السلاح عالي القوة الذي تنتجه المصانع. ونحن نحث شعب بوغنفيل على الانصياع الكامل لأحكام الخطة والتخلي عن الخلافات السياسية وغيرها والتحلي بروح بناء المجتمعات.

وتظل المصالحة وإعادة إدماج المقاتلين السابقين، كما في أي عملية سلام، أولويتين مطلقتين لكفالة سلام طويل الأمد ومستدام. ولذا فإعادة إدماج المقاتلين السابقين في وقت مبكر وانخراطهم في عمل مربح ينبغي أن يخضعا لبحث عاجل. ونحن نقدر فتح حساب في الصندوق الاستئماني لمقاتلي بوغنفيل السابقين. في إطار المكتب الاسترالي للمساعدة الإنمائية. ونشجع أوساط المانحين على ضخ المزيد من الأموال في هذا البرنامج من أجل تنفيذه الفعلي.

ومن غير الممكن أن تنفذ عملية بناء السلام في بوغنفيل إلا باستثمار كبير في تشييد البُنى الأساسية واستعادة السلطة المدنية. ويسلم وفدي ويرحب برغبة شعب بوغنفيل

في مشاركة نشطة في إعادة بناء منطقتهم. ولذا فمن المهم أن تولى الأولوية للبُنى الأساسية الصحية والتعليمية والزراعية. فلا ثمرة للسلام إن لم يحرز تقدم في هذه الميادين. ونناشد المجتمع الدولي تقديم المساعدة في هذا الصدد.

ويلاحظ وفدي مع الارتياح إحراز تقدم كبير رغم عدم التقيد بالجدول الزمني الأساسي بسبب ظروف لا تعزى إلى مسؤولية الأطراف عن تنفيذ اتفاق سلام بوغنفيل. ونعتقد جازمين أن على مجلس الأمن أن يواصل اشتراكه الكامل في العملية، ولذا نؤيد طلب حكومة بابوا غينيا الجديدة كما نؤيد قرار الأمين العام تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغنفيل، وهي التي تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، لمدة ١٢ شهرا أخرى.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): أتوجه بالشكر في البداية إلى السير كيران على إحاطته بشأن التطورات الأخيرة في عملية سلام بوغنفيل. فرغم العقبات والتحديات الأخيرة التي تحتاج إلى دراسة، يسود انطباع عام بأن العملية لا تزال في الطريق الصحيح، وأنها بلغت الآن مراحلها النهائية.

ويسرنا أن نلاحظ أن الأمم المتحدة تحتفظ، من خلال مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغنفيل، بدورها الحيوي في تعزيز السلام والاستقلال في الجزيرة. وبالإضافة إلى الإشراف على خطة التخلص من الأسلحة، فإن المكتب وفريق رصد السلام أساسيان من جهة تشجيع الثقة المتبادلة بين الأطراف.

ويرى وفدي أن جهود حفظ السلام المستمرة حيوية في أية استراتيجية شاملة ترمي إلى تحقيق السلام الدائم. إن نطاق أنشطة حفظ السلام التي تتخذها حاليا مختلف الجهات الفاعلة في بوغنفيل يشمل مبادلات متنوعة، ابتداء من إجراء مصالحة بين الأعداء السابقين وانتهاء بإعادة إدماج المقاتلين السابقين وتعزيز التنمية والانتعاش الاقتصادي. ومع ذلك، يعتمد التنفيذ الناجح لهذه المبادرات، بدرجة كبيرة، على التطبيق الكامل لخطة التخلص من الأسلحة المتفق عليها. وبالإضافة إلى ذلك، لن تكون هناك ظروف ملائمة للتطبيق الفعال للحكم الذاتي وبنود الاستفتاء، وتشكيل حكومة بوغنفيل المستقلة ذاتيا، إلا من خلال ترتيب مناسب فيما يتعلق بالمصير النهائي للأسلحة.

وكوسيلة لتعزيز تلك الأهداف والمحافظة على الجهة المستمرة سلفا في بوغنفيل، يساند وفدي مد فترة المكتب السياسي في بوغنفيل حتى نهاية عام ٢٠٠٣. فذلك سيسمح للمكتب بالإشراف على تطبيق المكونات المعلقة لاتفاق السلام، ومن ثم يسهم في الإقرار النهائي لعملية السلام.

كذلك أود أن أنتهز هذه الفرصة لتشجيع حكومة بابوا غينيا الجديدة ونظيرتها في بوغنفيل على استمرار التزامهما بعملية السلام وبذل أقصى ما في وسعهما لمواصلة مسارها خلال مرحلتها الأخيرة. وينبغي التركيز بشكل خاص على تجاوز العقبات الحالية أمام التخلص الفعال من الأسلحة والعقبات المتصلة، ضمن أمور أخرى، بالإمدادات والاتصالات والتعبئة.

أخيرا تحتاج جميع الأطراف للانخراط في تخطيط طويل الأمد من أجل تعزيز التعايش السلمي، ومن ثم جعل العملية الحالية أكثر استدامة من تلقاء نفسها.

ولا تمثل بوغنفيل بندا رئيسيا في جدول أعمال مجلس الأمن. لكنها مع ذلك مثال حي على الدور البناء الذي تستطيع أن تضطلع به الأمم المتحدة في استراتيجية حفظ سلام شاملة حتى مع توفر موارد قليلة نسبيا. وعليه أود الاختتام بالإعراب عن التقدير للمكتب السياسي للعمل الجيد الذي يؤديه، ولأعضاء فريق رصد السلام لمساندتهم القيمة لجهود الأمم المتحدة في بوغنفيل.

السيد وليمسون (الولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية): عقب استقلال بابوا غينيا الجديدة في عام ١٩٧٥، استمرت قطاعات كبيرة من السكان في جزيرة بوغنفيل تشعر بأنها منفصلة عن بورت مورسبي بسبب اهتمامات تاريخية وثقافية وعرقية. وأصبح تطوير منجم النحاس في الثمانينات عامل تعقيد. وفي عام ١٩٨٩ اندلع القتال، كما وقع خلال التسعينات قتال انفصالي مرير في جزيرة بوغنفيل أودى بأرواح الآلاف.

وفي عام ١٩٩٨، بعد ما يقارب عقدا من الصراع ومقتل نحو ١٠ ٠٠٠، حسب بعض الإحصاءات، اختارت الأطراف بصورة تدعو للإعجاب حل خلافاتهم عن طريق التفاوض. ومنذ إنشاء مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغنفيل في عام ١٩٩٨، ظل يضطلع بدور قيم في تسهيل عودة الاستقرار للجزيرة. وقد أنهى اتفاق سلام بوغنفيل بنجاح القتال، وحافظ على السلام الذي بدأ قبل أربع سنوات، ووضع الجزيرة في مسار الحكم الذاتي والاستفتاء على الاستقلال.

وتبقى المهمة الأساسية للمكتب تقليص خطر إعادة التحريض على العنف بتجميع الأسلحة في الجزيرة وتخزينها والتخلص منها. وقد تصور اتفاق سلام بوغنفيل أن يكمل مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغنفيل عمله في أواسط عام ٢٠٠٢، ودون تجاوز نهاية السنة على أية حال. وقبل عام، حينما ناقش مجلس الأمن طلبا مماثلا لمد ولاية المكتب فترة ١٢ شهرا، أبلغنا مدير المكتب السفير نويل سنكلير، أن المهمة يتوقع أن تنتهي ”قبل نهاية عام ٢٠٠٢“. ونحن نعتقد أن هناك حاجة لتحديد الأهداف على أساس تقديرات صحيحة، وحالما حددت هذه الأهداف يجب فعل كل شيء ممكن لمحاولة تحقيقها.

ويجري الآن الطلب من المجلس اعتماد سنة أخرى بعد التاريخ المحدد لانتهاء المهمة. ونحن نفهم أن الأسباب التي أُوردت للتأخير تشمل فقدان قوة الدفع في عملية السلام نظرا للانتخابات الوطنية في بابوا غينيا الجديدة، وحادث نهب لبعض الأسلحة التي جُمعت وحُفظت في حاويات كجزء من عملية التخلص من الأسلحة وسوء الأحوال الجوية في بعض الأحيان الذي لم يسمح لطائرة المكتب العمودية بالإقلاع. وبصراحة، نحن لا نجد ذلك حجة قوية بصفة خاصة لمد الفترة ١٢ شهرا أخرى.

ونلاحظ أن التقدم نحو الحكم الذاتي وإجراء الاستفتاء لا يمكن أن يُحرز ما لم يُصادق المكتب على اكتمال المرحلة الثانية من عملية التخلص من الأسلحة، وهي على وجه التحديد، وضع كل الأسلحة المجمعة في حاويات. ونحن نشيد بالعمل الجيد الذي أداه المكتب في تسهيل جمع وتخزين ما يربو على ١ ٥٠٠ قطعة سلاح حتى الآن في هذه السنة. وفي نفس الوقت، نود أن نرى مؤشرا أوضح وأكثر قياسا من الأمانة العامة على نهاية عملية التخلص من الأسلحة واستراتيجية تصفية المكتب بأسره. ونتساءل، على سبيل المثال، عن عدد الأسلحة التي لم تجمع بعد؛ وما هي خطة المكتب، على أساس أسبوعي، لتحقيق الجمع والتخلص من الأسلحة المتبقية؛ وكيف سيقلص المكتب من وجوده بينما يقترب موعد نهاية المهمة.

مرة أخرى، تساند الولايات المتحدة عملية السلام. ونشيد بالجهود المخلصة للقادة في جميع أطراف هذا الصراع لحل خلافاتهم من خلال عملية سلمية. ونقدر جهود المكتب للإسهام في الاستكمال الناجح والسلمي لهذه العملية.

وقد لاحظ وكيل الأمين العام برندرغاست هذا الصباح اعتبارات أخرى قد تبرر تمديد فترة المكتب لمدة سنة، مسائل تقتضي منا النظر والاستعراض. ونلاحظ أن

ولاية المكتب لا تنتهي حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر، ونقترح أن يجتمع مجلس الأمن في تاريخ لاحق، ربما في أوائل الشهر القادم، لمزيد من النظر في هذه القضية. ورأي الولايات المتحدة المبدئي هو أن تمديد ولاية المكتب ستة أشهر يكفي. وفي الأيام القادمة، نأمل أن نتلقى إجابات على الأسئلة التي طُرحت، وأن نتفهم بصورة أفضل الاعتبارات الأخرى التي أثيرت هذا الصباح.

السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية): بداية اسمحوا لي سيدي الرئيس أن أعبر عن تقديرنا لكم لعقد هذه الجلسة العامة المخصصة لمناقشة الحالة في بوغنفيل - بابوا غينيا الجديدة. كما أود أن أتقدم بالشكر للسير كيران برندرغاست، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على إحاطته الإعلامية المقدمة صباح هذا اليوم حول تطورات عملية السلام في بوغنفيل والدور الذي تلعبه الأمم المتحدة في هذا المجال. كما نرحب بيننا بوجود المندوب الدائم لبابوا غينيا الجديدة على طاولة المجلس لإلقاء مزيد من الضوء على عملية السلام.

ما من شك أنه، وبعد مضي أكثر من عام على توقيع اتفاق السلام في بوغنفيل، فإن هذا الإقليم قد بدأ يقترب من بناء سلام واقعي رسمه اتفاق ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠١ الذي قام على ثلاثة أسس رئيسية هي: الاستقلال الذاتي، والاستفتاء، وتدمير الأسلحة - وهي مسارات مرتبطة ببعضها البعض. وهنا لا بد من الإقرار بأمرين اثنين كان لهما كبير الأثر في إنجاح هذه العملية السلمية في بوغنفيل:

الأمر الأول: هو الجهود الصادقة التي بذلتها حكومة بابوا غينيا الجديدة وتعهداتها باستمرار العملية السلمية، وما تحقق على صعيد إنجاز جميع التدابير القانونية الدستورية لإعطاء اتفاق السلام في بوغنفيل وضعه القانوني في إطار دستور بابوا غينيا الجديدة، وهو أمر يستحق كل الإشادة والدعم.

الأمر الثاني: هو الدور الهام الذي لعبه المكتب السياسي للأمم المتحدة في بوغنفيل وفريق مراقبة السلام والجهود التي يبذلونها تيسيرا لتنفيذ اتفاق السلام. وهذا الدور يستحق منا أيضا كل التقدير والدعم. وبالتالي فإنه، ونظرا لهذا الدور الذي يقوم به المكتب في هذه المرحلة الحساسة، حيث ينخرط بشكل فعال في تنسيق تطبيق وتعزيز المسؤوليات التي تم الاتفاق عليها، وخاصة فيما يتعلق بخطة تدمير الأسلحة التي اقتربت المرحلة الثانية منها على نهايتها، وذلك في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، فإن سوريا تدعم وبقوة طلب حكومة بابوا غينيا الجديدة بتمديد ولاية المكتب لفترة اثني عشر شهرا أخرى تنتهي في نهاية عام ٢٠٠٣.

إن المعلومات المتعلقة بعملية السلام في بوغنفيل التي قدمتها إحاطة اليوم ومذكرة حكومة بابوا غينيا الجديدة المؤرخة في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٢ والبيان الوزاري لوزير العلاقات الحكومية في بابوا غينيا الجديدة أمام البرلمان الوطني ومذكرة حكومة بابوا غينيا الجديدة بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر التي وصلتنا مؤخرا تظهر بجلاء حجم التقدم الذي تحقق باتجاه عودة الحياة الطبيعية إلى بوغنفيل، وذلك على الرغم من إشارتها إلى استمرار وجود بعض التحديات التي تتمثل بشكل رئيسي في بقاء أطراف على رأسهم فرانسيس أونا خارج إطار العملية السلمية من جهة، وإعادة بناء وتطوير البنى التحتية والخدمات وتحقيق التنمية الاقتصادية من جهة أخرى. وفي هذا المجال، فإننا نعتقد أنه من الأهمية استمرار تقديم المساعدة الدولية من قِبل الدول المانحة ومواصلة المجتمع الدولي لالتزاماته تجاه هذه القضية.

وفي الختام، فإننا ندعو إلى مضاعفة الجهود الهادفة إلى بناء السلام وإعادة التأهيل في بوغنفيل. ونعتقد بأن لدى المكتب السياسي للأمم المتحدة مساهمات هامة أخرى لدعم عملية السلام في فترة ما بعد الصراع. ولذلك فإننا نرى أن التمديد لمدة اثني عشر شهرا أمر يحظى بكل المبررات والدعم. وبالتالي فإنه يتوجب علينا دعم عمل المكتب السياسي والسماح له بالاستمرار حتى يتمكن من إنجاز المهام الموكلة إليه.

السيد هاو (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): أسوة بالمتكلمين الذين سبقوني، أود أن أشكر وكيل الأمين العام السير كيران على إحاطته الإعلامية.

ونشيد بمكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغنفيل على الدور الذي قام ولا يزال يقوم به هناك. إن العمل الذي يقوم به السفير سنكلير وفريقه الصغير لم يساعد فقط في تحقيق مستوى مرموق من الاستقرار والأمن في بوغنفيل بل إنه أدى أيضا ببطء ولكن بشكل تدريجي إلى تحريك الصراع صوب التوصل إلى حل له. كما نشيد بالدعم والمساعدة المقدمين بشكل مستمر من البلدان المجاورة لبابوا غينيا الجديدة لبلوغ تلك الغاية.

ومنذ توقيع اتفاق السلام في آب/أغسطس ٢٠٠١، ما فتئت حكومة بابوا غينيا الجديدة تبرهن على التزامها بذلك الاتفاق بطرق ملموسة تماما. فعلى سبيل المثال، أوفت بتعهدها فيما يتعلق بإدخال التعديلات الدستورية اللازمة على اتفاقها مع الأحزاب الموجودة في بوغنفيل، الأمر الذي يمهد السبيل لاتخاذ خطوات لاحقة تمكن عملية السلام من المضي قدما. كما تعمل الحكومة عن كثب مع مكتب الأمم المتحدة السياسي هناك ومع أطراف أخرى في اللجنة الاستشارية لعملية السلام من أجل تنفيذ الاتفاق على أرض الواقع.

ومما يثلج صدرنا أيضا البيان الوزاري الذي ألقاه السير بيتر بارتر وزير العلاقات الحكومية الدولية لبابوا غينيا الجديدة قبل يومين. وفي ذلك البيان الذي ألقاه أمام البرلمان الوطني لبابوا غينيا الجديدة يتضح ليس فقط أن تلك الحكومة تلتزم التزاما كاملا باتفاق بوغنفيل للسلام، بل إنها أيضا تقدر تماما العقبات التي تعترض الطريق وما يلزم القيام به للتغلب على تلك العقبات. ومما لا شك فيه أن حكومة بابوا غينيا الجديدة تستحق الدعم المستمر من المجتمع الدولي وهي تسعى جاهدة إلى تنفيذ الاتفاق.

وما فتئ ملف بوغنفيل يشكل منذ فترة من الزمن مصدر تشجيع لأعضاء مجلس الأمن. وسبب ذلك أنه يذكرنا بأن جهودنا في هذا المجلس يمكن أن تحقق النتائج المرجوة، وهذا هو ما حدث كثيرا. ومما يزيد من اغتباطنا أن التكاليف التي يتكبدها مكتب الأمم المتحدة السياسي هناك ضئيلة إذ تبلغ نحو مليوني دولار في السنة، وهو مبلغ لا يزيد كثيرا عن ما تنفقه إحدى بعثات الأمم المتحدة الأخرى في يوم واحد. وهذا ثمن قليل جدا ندفعه لمساعدة حكومة بابوا غينيا الجديدة على حسم الصراع في بوغنفيل وتحقيق السلام الذي يجلب معه الأمل في بناء مستقبل زاهر لحوالي ١٨٠ ٠٠٠ مواطن يشكلون سكان تلك الجزيرة.

لقد سمعنا هذا الصباح أن تنفيذ المرحلة الثانية من خطة التخلص من الأسلحة تباطأ عما كان متوقعا. وهذا أمر يجب ألا يثير قلقنا أكثر مما ينبغي طالما ظل واضحا لنا أن كل الأطراف ما زالت ملتزمة بالاتفاق وأن التأخير لا يهدد عملية السلام.

ومن المهم ألا نصر على جعل تنفيذ خطة التخلص من الأسلحة وعملية السلام بأكملها محصورا في إطار زمني متشدد تماما. ومن المحتمل أن يؤدي اتخاذ نهج يضع في حسبانه المشاكل الموجودة على أرض الواقع وكذلك

الحساسيات والممارسات المحلية إلى خدمة غرضنا على نحو أفضل. لذلك، نؤيد اعتزام الأمين العام تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغنفيل لمدة عام حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ بغية مراعاة حالات التأخير التي ظهرت خلال المرحلة الثانية من خطة التخلص من الأسلحة.

وأخيرا، لا يكفي مجرد استعادة السلام في بوغنفيل. فلكي يكون هذا السلام مستداما، لا بد من وجود إدارة فعالة واقتصاد محلي قادر على البقاء. لذلك، يتعين على وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة أن تنسق جهودها في بوغنفيل بشكل وثيق مع البلدان المانحة من أجل تحقيق السلام وتوطيده.

السيد كونوزين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يعلق الاتحاد الروسي أهمية كبيرة على اتفاق بوغنفيل للسلام، المؤرخ ٣٠ آب/أغطس ٢٠٠١ والذي يشكل الأساس لعملية السلام في ذلك البلد. وندعو كل الأطراف لأن تقوم بالتنفيذ الكامل وحسن التوقيت للمهام المحددة في الاتفاق لإقامة حكم ذاتي، وإجراء استفتاء واتخاذ خطوات لجمع الأسلحة وتدميرها.

وأهم شرط لإحراز تقدم في عملية السلام هو أن تدلل الأطراف على وجود إرادة سياسية ورغبة حقيقية لديها للتوصل إلى حل سريع للمشاكل الأساسية التي تعوق تسوية الصراع.

ونقدر حق التقدير الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغنفيل والأنشطة التي يقوم بها رئيس المكتب السفير سنكلير بالإضافة إلى فريق المراقبين العسكريين من أجل تعزيز تنفيذ اتفاق بوغنفيل للسلام. وننوه بفعالية العمل الذي يضطلع به ذلك المكتب الذي تمكن خلال فترة زمنية قصيرة وبموارد محدودة من أن يحرز نتائج هامة.

إلا أنه من بواعث القلق لنا التأخر في تنفيذ خطة جمع وتدمير الأسلحة في بوغنفيل. ويحدونا الأمل في أن تعمد جميع الأطراف، بدعم نشط من حكومة بابوا غينيا الجديدة، إلى تكثيف جهودها للقضاء على الأسلحة في مختلف مجتمعات بوغانفيل. والنجاح في هذا المجال سيكون له تأثير حاسم على التقدم في عمليتي إعادة التأهيل وبناء السلام في بوغانفيل بعد انتهاء الصراع، ويمكن أن يساعد في إرساء الظروف المؤاتية التي تمكن المجتمع الدولي من توفير المساعدات الاقتصادية اللازمة لعشرات الألوف من أهالي بوغانفيل.

وتؤيد روسيا الجهود الإيجابية المبذولة للتوصل إلى تسوية نهائية للصراع في بوغانفيل، وهي مستعدة للإسهام في التقدم الذي سيحرز في المستقبل في هذه العملية.

السيد تراوري (غينيا) (تكلم بالفرنسية): أسوة بالمتكلمين السابقين، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيمكم لعقد هذه الجلسة العلنية بشأن بوغانفيل. وأود أيضا أن أعرب عن تقدير وفد بلادي للسير كيران برندرغاست على إحاطته المفيدة جدا.

لقد ركز اتفاق بوغانفيل للسلام، الموقع في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠١، على ثلاثة عناصر أساسية: الحكم الذاتي، وإجراء استفتاء عام، ووضع خطة للقضاء على الأسلحة المتداولة. ومنذ ذلك الحين، دأب المجلس على تشجيع الأطراف على تنفيذ تلك العناصر بهدف التوصل إلى تسوية نهائية للتراع الدائر بينها.

ويلاحظ وفد بلادي أن تنفيذ اتفاق بوغانفيل للسلام يسير سيرا طبيعيا، بغض النظر عن بعض المشاكل المتصلة بجمع الأسلحة وتسريح المقاتلين. والمنجزات التي تحققت بالفعل كانت ممكنة ليس فقط بسبب النية الصادقة التي أبدتها الأطراف، بل أيضا بفضل الدعم المهم المقدم من

مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل ومن فريق مراقبة السلام.

ونود في هذا المقام أن نشكر جميع البلدان والمؤسسات التي شاركت بدور كبير في تنفيذ اتفاق بوغانفيل للسلام. فبفضل تلك الجهود المتضافرة يمكننا أن ننظر بعين إيجابية إلى الإجراءات المتخذة للنهوض بالمصالحة الوطنية، واستعادة سلطة الدولة، والإعمار والتنمية الاقتصادية في البلد.

وبينما نشجع مختلف الأطراف الفاعلة على مضاعفة جهودها، يود وفد بلادي أن يشدد على ضرورة التعجيل بعمليات جمع الأسلحة وتخزينها وتدميرها. فالواقع هو أننا ما زلنا على اقتناعنا بأن ذلك يمثل شرطا من الشروط الأساسية اللازمة لاستتباب السلام والنهوض بإنعاش البلد في مرحلة ما بعد الصراع، بدعم كريم من المجتمع الدولي. ولتحقيق ذلك، ينبغي متابعة سياسة تعزيز الوعي الجماهيري بمزيد من النشاط. وفضلا عن ذلك، يود وفدي أن يحث الأطراف على مواصلة جهودها في سبيل إرساء سياسة حقيقية للمصالحة الوطنية، وإنشاء حكومة تتمتع بالحكم الذاتي في بوغانفيل.

ولا يسعني أن أختتم كلمتي دون الإعراب عن تأييد وفدي لاقتراح الأمين العام بتمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل لفترة أخرى مدتها ١٢ شهرا تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وما زلنا على ثقة بأن هذا التمديد سيفيد كثيرا في استكمال عملية السلام الجارية في بابوا غينيا الجديدة، والتي ستكون نجاحا جديدا يحسب للأمم المتحدة.

السيد كور (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): أود، أولا وقبل كل شيء، أن أشكركم، سيدي الرئيس، على ترتيبكم لعقد هذه الجلسة المفتوحة. ذلك أنه من الأهمية بمكان أن نستمع إلى مختلف الآراء، وخاصة آراء بلدان المنطقة، وأن نشكرها على اشتراكها وتعاونها في عملية السلام. وأود أيضا، أسوة بالمتكلمين السابقين، أن أتوجه بالشكر إلى وكيل الأمين العام، برندرغاست، على إحاطته الشاملة عن عملية السلام في بوغانفيل.

إن أيرلندا تؤيد بقوة توصية الأمين العام وطلب حكومة بابوا غينيا الجديدة، بتمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل لفترة أخرى تمتد ١٢ شهرا. وقد قال رئيس الوزراء سوماري في وقت سابق من هذا الشهر إن الوعد بتحقيق السلام لم يعد كافيا؛ وإنه يتعين علينا أن نساعد الشعب على تحقيق الإمكانات العملية للسلام. وأكد رئيس الوزراء مجددا على أن عملية السلام تظل أولوية وطنية. ووفد بلادي يرحب ترحيبا حارا بهذا الالتزام.

وفي الاجتماع الذي عقدته اللجنة الاستشارية لعملية السلام في أراوا، يوم ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، تم الاتفاق على تاريخ مستهدف جديد، وهو ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، لاستكمال المرحلة الثانية من الخطة المتفق عليها للتخلص من الأسلحة. وقد أصبح من المهم الآن أن تحرز جميع الأطراف تقدما سريعا صوب الوفاء بذلك الهدف، نظرا للتباطؤ الذي حدث مؤخرا في عملية التخلص من الأسلحة، وفقا لما سمعناه من السير كيران برندرغاست صباح اليوم.

ومكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل له، بالطبع، دور حاسم في هذا المجال، حيث أن دوره في التحقق والتصديق سيكون المحرك الرئيسي لتنفيذ ترتيبات الحكم الذاتي المتفق عليها، ولضمان إجراء استفتاء عام بين سكان بوغانفيل بشأن مستقبلها السياسي. وتوجد الآن احتمالات مشجعة بأن يتم، بحلول أواسط عام ٢٠٠٣، استكمال

المرحلة الثالثة من خطة التخلص من الأسلحة - وهي اتخاذ قرار بشأن المرحلة النهائية من هذه الخطة، والتي ستشهد تدمير معظم هذه الأسلحة، إن لم يكن جميعها، مما يسمح بإجراء انتخابات لإنشاء حكومة تتمتع بالحكم الذاتي في بوغانفيل.

ويبقى من الضروري أن تحافظ الأمم المتحدة على دعمها ومشاركتها الكاملين في العملية الجارية حاليا. وقد أحرز بالفعل الكثير من التقدم، بما في ذلك بشأن مسألة العفو والصفح. واللجنة الدستورية لبوغانفيل ما فتئت منخرطة في التشاور مع شعب بوغانفيل، وستبدأ عما قريب في صياغة دستور بوغانفيل. ولا بد من مواصلة التقدم على كل هذه الجبهات.

إن مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل مكتب شديد التواضع من حيث الموارد والموظفين، وهو ما أشار إليه ممثل سنغافورة. وفي ظل قيادة السفير سينكلير، أبلى هذا المكتب بلاء حسنا في الوفاء بأهدافه، وفي العمل من أجل بناء السلام والنهوض بالأهداف المتفق عليها، وخصوصا فيما يتعلق بالتخلص من الأسلحة. وستكون هناك دائما بعض العثرات وبعض الخطوات الإيجابية في مثل هذه العملية التي يتشابك فيها الجانب السياسي مع مسائل نزع السلاح؛ والمهم هنا هو المحافظة على وضوح التركيز في هذه المهمة. وهذا ما يقوم به المكتب بشكل يدعو إلى الإعجاب.

إن استكمال مكتب الأمم المتحدة السياسي لأعماله مسألة تتسم بأهمية بالغة بالنسبة لشعب بوغانفيل ولبابوا غينيا الجديدة وللمنطقة. ويظل وجود هذا المكتب؛ بتكلفته المالية الصغيرة، والمكاسب الكبيرة التي حققها في عملية السلام، أمرا حاسما لاستكمال العملية. وبالتالي، لا ينبغي أن نركز على أُطر زمنية صارمة، بل ينبغي بالأحرى التركيز على المعايير التي نقيس بها كيفية إتمامه لهذا العمل، وبهذا المقياس نرى أنه يؤدي مهمته بامتياز. واليوم، نرى من واجبنا أيضا أن نعرب عن تقديرنا الخاص للبلدان المساهمة في فريق مراقبة السلام - استراليا وفانواتو وفيجي ونيوزيلندا، على مساهمتها الحيوية وعملها في هذه العملية.

وستكون السنة المقبلة سنة زاخرة بالنشاط بالنسبة لعمل الأمم المتحدة في بوغانفيل. وستتمثل التحديات الرئيسية، في المرحلتين الثانية والثالثة من عملية التخلص من الأسلحة، والقرار الحاسم الذي يتعين على الأمم المتحدة أن تتخذه بتصديقها على أن تلك العملية قد اكتملت. وستكون الفترة السابقة للانتخابات مرحلة تقوم فيها الحاجة إلى حُسن التقدير والمشورة السديدة. وبالإضافة إلى ذلك، وكما أشار السفير كونجول وغيره هذا الصباح، فإن الوضع السياسي الحالك في بوغانفيل سيكون عاملا يتعين على المجتمع الدولي - بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة - أن يأخذه في الحسبان بشكل كبير في السنة المقبلة. والمهم الآن هو أن نبقي على دعمنا الكامل لعملية السلام، وأن نتيح لمكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل أن ينهي أعماله.

السيدة داشون (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أود، بادئ ذي بدء، أن أشكركم، السيد الرئيس، على تنظيمكم لعقد هذه الجلسة، وأن أشكر السير كيران برندرغاست على إحاطته المفيدة جدا.

ومن هذه الإحاطة التي قدمها السير كيران، يتضح لنا أن عملية السلام في بوغانفيل، بعد التقدم المشجع الذي شهدته في النصف الأول من هذا العام، صادفت في الآونة الأخيرة بعض التأخيرات والصعوبات. ونحن نرى ثلاثة أسباب لهذا. أولا وقبل كل شيء، التأخيرات في تنفيذ خطة جمع الأسلحة يمكن أن تؤخر عملية السلام في مجموعها. وإكمال المرحلة الثانية كان مقررا في أيلول/سبتمبر، وجرى

تمديده إلى ٢٤ كانون الأول/ديسمبر. وثانيا، هناك الهشاشة في آليات التعويض وإعادة الاندماج، التي أدت إلى الشعور ببعض الإحباط. وقد وعدت حكومتا بابوا غينيا الجديدة واستراليا بمبالغ كبيرة للأطراف، وهذا عنصر حيوي لنجاح العملية. ونحن نأمل أن يكون من الممكن قريبا استخدام تلك المبالغ بطريقة متوازنة لنزع السلاح، والتعويض ولأغراض التنمية أيضا.

ثالثا، كانت هناك أسلحة سرقت لأغراض التعويض. وهذا الأمر يسبب تأخيرا في جمع الأسلحة. ونحن نتشاطر تحليل الأمانة العامة بأن هذه ليست دلالة على أن القتال سيستأنف، وإنما هي دلالة على رغبة في الحصول على أموال، وهذه الرغبة ينبغي عدم تشجيعها.

إن الفترة المقبلة ستكون حاسمة. والموعد النهائي المحدد بتاريخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر لجمع الأسلحة يجب أن يحترم إذا ما كان لنا أن نرى عدم تعريض عملية السلام للخطر ووصول القطاعين الآخرين إلى طريق مسدود. وفي هذا الصدد، ذكر السير كيران إمكانية إجراء الانتخابات في النصف الثاني من عام ٢٠٠٣، وأنا أود أن أطرح سؤالا كان سفير المكسيك طرحه في هذا الشأن. في رأي السير كيران، هل سيجري التقيد بالفترات الزمنية للمرحلة الثالثة، وما الذي يمكن أن يفعله المكتب السياسي حتى يمكن إجراء الانتخابات على النحو المقرر؟

هناك عناصر أخرى بجانب عملية السلام. إن الإمكانيات تحسنت بعض الشيء مع إنشاء نظام جمع الأسلحة عن طريق شركة ألفا بناء على اتفاق بوغانفيل. لكن لا تزال هناك مشاكل عديدة. وكما قالت وفود عديدة، هناك رفض فرانسيس أونا العودة إلى عملية السلام.

وأخيرا، وهنا أيضا أكرر ما قاله متكلمون آخرون قبلي، إن الحالة الاقتصادية لا تزال خطيرة على الجزيرة، وهذا يمكن أن يهدد بالخطر إمكانيات السلام الدائم. وتعبئة المجتمع الدولي لا تزال ضرورة الآن أكثر من ذي قبل. وفي هذا السياق، يجب على مجلس الأمن أن يدرس مسألة تجديد ولاية المكتب السياسي.

والوفد الفرنسي يرى أن هناك عنصرين من الضروري أخذهما بعين الاعتبار. أولا، المكتب السياسي يقوم بدور كبير في عملية السلام. وبالنظر إلى المواعيد النهائية الهامة التي ستحل في النصف الأول من عام ٢٠٠٣، يبدو صعبا تصور ألا يكون مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل موجودا في ذلك الوقت. ومن ناحية أخرى، نحن لا نريد أن نشجع على التأخيرات المطولة في العملية. لقد كان من المقرر للولاية أن تنتهي بنهاية عام ٢٠٠٢ وفقا للاتفاق الأصلي، ولذلك نود أن نرى تمديد الولاية مصحوبا بالتقدم الهام للتعويض عن التأخيرات.

السيد تيجاني (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، دعوني أشكركم على تنظيم هذه الجلسة العلنية بشأن بوغانفيل. وأود أيضا أن أشكر السير كيران بريندرغاست على إحاطته الإعلامية الثرية جدا بالمعلومات، وعلى وجه الخصوص بشأن مسألة بوغانفيل. وخلال الإحاطة الإعلامية في المجلس بتاريخ ٢٩ آب/أغسطس، رحبنا بالتقدم المحرز. وبالمثل، فإن الأمين العام أكد في تقريره عن أعمال المنظمة إلى الجمعية العامة في دورتها الراهنة على التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق بوغانفيل للسلام الموقع في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠١، وأيضا الدور الرئيسي الذي قام به مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل في تدمير الأسلحة المجمعة. وهذه كانت عملية تعاون فيها سكان واعون تعاونا تاما. ومنذ ذلك الوقت، حدثت بعض النكسات، وقد أعطانا السير كيران بعض المعلومات عن الصعوبات التي، في رأي وفد بلدي، ينبغي ألا تثبط على الإطلاق الجهود المبذولة، بالنظر إلى أهمية المواعيد النهائية

القادمة في هذه العملية، وعلى وجه الخصوص الانتخابات في حزيران/يونيه ٢٠٠٣.

إن قرار المقاتلين السابقين بإنهاء العملية بحلول كانون الأول/ديسمبر، والاتفاق على التعاون من جانب ميي كاموي في القضاء على الأسلحة يبعثان على التشجيع والأمل. وفي هذه المرحلة، أود أن أعرب عن مدى تقدير وفد بلدي لنوعية وفعالية التعاون بين مكتب الأمم المتحدة السياسي وأعضاء محفل جزر المحيط الهادئ الذين هم جيران والذين لا يزالون يقدمون فرقا لفريق رصد السلام لتنفيذ الهدنة واتفاق بوغانفيل للسلام.

ونحن نعتبر هذا دليلا هاما على التفاعل الإيجابي بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، والأمر الذي نرغب فيه بشغف كبير. إن النجاح، بطبيعة الحال، جزئي، مع أننا نرحب به وهو، على حد سواء، نتيجة إصرار الأطراف على تسوية نزاعاتها بالطرق السلمية ونتيجة تدخل المجتمع الدولي، وعلى وجه الخصوص الأمم المتحدة ومجموعة دول محفل جزر المحيط الهادئ. وأنا أتفق مع وفد الولايات المتحدة على أننا نحتاج إلى خارطة طريق تمكننا من أن يتوفر لنا عرض شامل للجهود التي لا تزال مطلوبة لتحقيق الأهداف النهائية للعملية الجارية.

وقوة الدفع هذه نحو السلام ينبغي الحفاظ عليها وتأييدها. ولهذا ستؤيد الكاميرون تأييدا تاما تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل الذي تعترف كل الأطراف بدوره الرئيسي. وبالمثل تؤيد الكاميرون اقتراح الأمين العام بتجديد ولاية المكتب لمدة ١٢ شهرا.

ويود وفد بلدي أيضا أن يشكر مجتمع المانحين على مساهماته المالية القيمة، وأيضا على الأنشطة ذات الصلة التي قامت بها المنظمات غير الحكومية في تحقيق عملية بوغانفيل وفي مجالات إعادة البناء العديدة. ونحن نشجعها على مواصلة جهودها وعلى دعم مساهمتها المشتركة في هذا الجهد المشترك السامي من أجل بزوغ السلام والتنمية المستدامة اللذين سيعودان بالفائدة، دون شك، على المنطقة كلها.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد دعم وفد بلدي لمكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل ولكل موظفيه، وأؤكد مرة أخرى تشجيعنا لجهودهم التي لا تكل.

السيد بالديبيسو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): أود، أولا وقبل كل شيء، أن أشكر السير كيران بريندرغاست على المعلومات القيمة التي قدمها لنا وعلى نشرة البيانات المعممة علينا. وهذه، دون شك، أداة مفيدة جدا لجعل هذا المجلس ملما بآخر المستجدات.

في مناسبات عديدة، تلقينا معلومات مباشرة من رئيس مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل بشأن التقدم في عملية السلام في بوغانفيل. وفي كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، تلقينا أنباء طيبة عن اتفاق السلام الذي وقع في أراوا في آب/أغسطس ٢٠٠١، والمكونات الثلاثة للاتفاق: الحكم الذاتي، والاستفتاء، وبرنامج جمع الأسلحة. وبتلك المناسبة، رحب أعضاء مجلس الأمن بالتوقيع على ذلك الاتفاق.

إن إقرار البرلمان بتاريخ ٢٧ آذار/مارس، في جولة ثانية، للإصلاحات الدستورية التي يحتاج إليها لإبرام اتفاق السلام، كان خطوة هامة، وأبرزه مجلس الأمن على هذا النحو. وفي هذا الشأن، يجب أن نعترف بالدور الإيجابي الذي قام به المكتب السياسي برئاسة السفير نويل سينكلير. ولقد أكد أعضاء مجلس الأمن، ومن بينهم وفد بلدي، أهمية التنفيذ العاجل والفعال لخطة جمع الأسلحة.

مع ذلك، وكما ذُكِرَ بحق، فإن خطة التخلص من الأسلحة قد تعثرت وإن كل الشواهد تشير إلى أنه سيكون من الصعب إتمام تلك العملية في الإطار الزمني الجديد.

والوصف الذي قدمه السير كيران بريندرغاست في إحاطته الإعلامية يؤكد ذلك، حيث أن نفاذ صبر المقاتلين السابقين والحملة الرامية إلى إضعاف الثقة في العملية ينذران بالشؤم.

وتمثل الأوضاع الاقتصادية في بوغانفيل، وفي بابوا غينيا الجديدة ككل، شاغلا آخر، وهو ما سبق الإشارة إليه أيضا في البيانات السابقة. وفيما يتعلق بالوضع الاقتصادي في بوغانفيل، فقد ذُكر أن الصراع المسلح أتى على القليل الذي كان قائما. فلا توجد حاليا صناعة متوسطة الحجم أو صناعة واسعة النطاق، وليس هناك سوى اقتصاد الكفاف. وقد أكد السفير سينكلير من قبل أنه ما لم يتحسن الوضع الاقتصادي سيكون لذلك أثره السلبي على موقف السكان من اتفاق السلام وسيزيد ذلك من صعوبة إعادة إدماج المقاتلين السابقين.

ومنذ إبرام اتفاق لنكولن في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، تمضي عملية السلام في بابوا غينيا الجديدة بخطى بطيئة وإن كانت ثابتة. ونأمل ألاّ ينعكس هذا الاتجاه الآن. والحكومة الجديدة برئاسة السير مايكل سوماري عاقدة العزم أيضا على تنفيذ الاتفاق. ولابد أن يواصل المجتمع الدولي دعمه لهذه العملية. وفي هذا الصدد، نود أن نعرب عن التقدير للعمل الذي يقوم به أعضاء فريق مراقبة السلام – استراليا وفانواتو وفيجي ونيوزيلندا.

وإن برنامج التخلص من الأسلحة يكتسي أهمية كبيرة. وإن كان قد أحرز بعض التقدم، فإننا ندرك أنه لا يزال أمامنا عمل كثير. وبموجب اتفاقات أراوا، لابد أن يتأكد مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل من أن الأسلحة قد تم جمعها كشرط مسبق لإجراء الاستفتاء في بوغانفيل.

وإذ قلنا ذلك، نود أن نعرب عن تأييدنا لتمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل، على أساس أن يضمن ذلك مزيدا من الإسهام في تلك العملية.

السيد هاريسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود من خلالكم أن أشكر السير كيران بريندرغاست على عرضه الحافل بالمعلومات والمفيد لمناقشتنا.

إننا ننطلق من فرضية مؤداها أن عملية الأمم المتحدة في بوغانفيل كانت، ولا تزال، تحقق نجاحا مشهودا. ويود وفدي أن يشيد مجددا بالسفير سينكلير والعاملين معه؛ ونعتقد أن مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل لم يكن مجرد قصة نجاح فحسب، بل إنه نموذج يحتذى في العمليات الأخرى في شتى أنحاء العالم. والأمم المتحدة قد أحدثت تغييرا حقيقيا فيما يتعلق بالمشاكل السياسية في بوغانفيل.

ومن الأهمية بمكان ألا نُعَرّض هذا النجاح للخطر بإنهاء متعجل لإسهام الأمم المتحدة في بوغانفيل. ونعتقد أن من الأهمية البالغة بمكان أن نبدأ بالتفكير في استراتيجية خروج واضحة تحدد ماهو المطلوب من الأمم المتحدة في المستقبل، والفترة التي يحتاجها ذلك. وفي هذا السياق، فإننا ندرس بعناية المذكرة التي وزعها وفد بابوا غينيا الجديدة أمس، الموافق ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر.

من الواضح أن عملية السلام لا تزال في مرحلة هشة. وأعتقد أن عبارة السير كيران – الذي قال إنها ''تتعرض لبعض الضغوط'' – هي خير تلخيص للوضع. ومن الجلي أيضا أن عمل الأمم المتحدة في بوغانفيل لم ينته. ومن المهم ألا يؤدي الوضع الاقتصادي المتردي في بابوا غينيا الجديدة، وانعدام الاستقرار في مناطق أخرى – في المرتفعات الجنوبية مثلا – إلى تعريض التقدم المحرز في بوغانفيل للخطر.

ومما يبعث على السرور أيضا أن المقاتلين قد اتفقوا على مراعاة الموعد النهائي الذي يحين في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، ومن الأهمية بمكان أن يُحترم ذلك الموعد. وما زلنا نشعر بالقلق لأن عملية جمع الأسلحة لا تزال غير مكتملة، وإن كان التخلص من تلك الأسلحة بنسبة ١٠٠ في المائة أمر يكاد يكون مستحيلا. والأسلحة الموزعة في المرتفعات الجنوبية يمكن إستعادتها بنفس السهولة التي وزعت بها. لكن، يسرنا أن تركيز مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل يتجه الآن صوب إعادة التأهيل، ويسعدنا أن يتم نقل مبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه استرليني فائض متطلبات عملية جمع الأسلحة، إلى مشاريع أعادة التأهيل.

لقد لاحظنا باهتمام توصية الأمين العام بتمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل، ونحن نؤيد ذلك التمديد. وقد أحطنا علما أيضا بنتائج بعثة التقييم التي أوفدت مؤخرا. وفيما يتصل بتوقيت أي تمديد، فنحن ننظر إلى ذلك بذهن متفتح في الوقت الحالي. ونعتقد أن المسألة بحاجة إلى المزيد من المناقشات. ولكننا نعتقد أنه يتعين أن يؤخذ عدد من المسائل في الاعتبار عند النظر في تحديد التوقيت. وأول هذه المسائل، بالطبع، هو ضرورة وضع استراتيجية للخروج، الأمر الذي أشرت إليه من قبل. وتتعلق المسألة الثانية بالنقطة التي أثارها السير كيران بريندرغاست بشأن الوقت الذي سيحتاجه مكتب الأمم المتحدة للتحقق من المرحلة الثانية والاستمرار في العمل في هذا الجانب. وتتصل المسألة الثالثة بالانتخابات التي ستعقد في حزيران/يونيه من العام القادم، ولكن يحتمل أن تؤجل. وأعتقد أن من المهم أن ينظر أعضاء المجلس في تلك المسائل وكل المسائل ذات الصلة قبل البت في مسألة التوقيت المحدد.

الرئيس (تكلم بالصينية): أود الآن أن أدلي ببيان بصفتي ممثلا للصين.

بادئ ذي بدء، أود أن أشكر وكيل الأمين العام، السير بريندرغاست، على الإحاطة الإعلامية التي وافانا بها. ومنذ مداولات مجلس الأمن في آب/أغسطس من هذا العام وعملية السلام في بوغانفيل تحرز تقدما مطردا، وذلك بتعاون الحكومة الجديدة في بابوا غينيا الجديدة، الأمر الذي يبعث على امتنان الصين. ونأمل أن تستمر كل الأطراف في اتخاذ موقف إيجابي مرن وأن تدفع عملية التسوية السلمية النهائية لمسألة بوغانفيل قدما. إن كل الأطراف تنفذ الأحكام ذات الصلة من اتفاق سلام بوغانفيل بشكل شامل. وبصورة عامة، فقد أحرز تقدم لا بأس به فيما يتعلق بجمع الأسلحة، وإن كانت قد ظهرت بعض المشاكل في هذا العمل. واستمرار هذه العملية بسلاسة من عدمه سيكون له أثره الكبير على عملية السلام.

إن مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل ما فتئ يقوم بدور هام في جمع الأسلحة. وقد اكتسب ثقة كل الأطراف أيضا. وفي الوقت الحالي، فإن عملية جمع الأسلحة لم تكتمل كما أن عملية السلام قد وصلت إلى نقطة حاسمة. وعلى ضوء هذا، تؤيد الصين النظر في طلب الأطراف المعنية على نحو شامل. ونؤيد تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل لمدة عام كيما يتسنى للمكتب أن يستمر في الاضطلاع بدوره الملائم في عملية السلام. ولفترة طويلة، قام المكتب السياسي بقيادة السفير سينكلير بعمل شديد الفعالية. وتود الصين أن تعرب عن تقديرها لذلك، ومن جانبنا، سنستمر في تأييدنا لجهود المكتب في هذا الصدد، كما فعلنا في الماضي.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيسا للمجلس.

المتكلم التالي في قائمتي ممثل بابوا غينيا الجديدة. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد إيسي (بابوا غينيا الجديدة) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود أن أغتنم هذه الفرصة، شأني شأن المتكلمين السابقين، كي أشكركم على عقد هذه الجلسة المفتوحة وإتاحة الفرصة لي كي أتكلم بشأن هذه القضية ذات الأهمية الكبيرة بالنسبة لبلدي. كما أود أن أشكر السير كيران بريندرغاست على الإحاطة الإعلامية التي قدمها في هذه الجلسة، وأن أشكر كل أعضاء المجلس على ما أبدوه من ملاحظات بناءة ومفيدة.

إن الصراع الذي عصف ببلدي على مدى السنوات العشر الماضية كان هو الشغل الشاغل لأربع حكومات متعاقبة، كرست الكثير من الوقت والطاقة والموارد لهذه القضية. وقد أعطت كل الحكومات السابقة - ولا سيما الحكومة الأخيرة والحكومة الحالية بقيادة رئيس الوزراء، الرايت أونرابل السير مايكل سوماري - أقصى درجات الأولوية والاهتمام لعملية السلام، بطبيعة الحال.

ويسرني أن أبلغ المجلس بأنه قد أحرز تقدم إيجابي على الجبهات الرئيسية الثلاث: السلام والمصالحة، والتخلص من الأسلحة، والإصلاحات الدستورية - وتمثل القضية الأخيرة هذه إنجازا لم يسبق له مثيل، لأنه لا يوجد في الإطار الدستوري لبابوا غينيا الجديدة أحكام أو سوابق مناسبة لحالة ما بعد الصراع في بوغانفيل.

ويدرك المجلس تماما أنه في ظل الحكومة السابقة، عرض السير موي آفي، الوزير السابق لشؤون بوغانفيل، التعديل الدستوري المقترح والقانون الأساسي في البرلمان في كانون الثاني/يناير وآذار/مارس ٢٠٠٢. وفي تلك المناسبة، صوت البرلمان الوطني في بابوا غينيا الجديدة بالموافقة الساحقة على التعديلات الدستورية المقترحة بإضافة الجزء الرابع عشر إلى الدستور الوطني وبتنفيذ القانون الأساسي الجديد بشأن بناء السلام في بوغانفيل، أي إقامة حكومة ذاتية وإجراء استفتاء في بوغانفيل. ولم يصوت أحد ضد التعديلات، مما بين الأولوية القصوى والجدية الفائقة التي أولتها حكومة بابوا غينيا الجديدة وشعبها لهذه القضية.

وتطلب التصويت الأغلبية المطلقة بنسبة الثلثين للأعضاء الـ ١٠٩ في البرلمان الوطني وكان التصويت المسجل ٨٤ و ٨٦ على الترتيب، دون أية أصوات معارضة.

وجميع الأطراف في اتفاق سلام بوغانفيل، بالإضافة إلى الأصدقاء الإقليميين والدوليين والوكالات، بما فيها بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في بوغانفيل برئاسة السفير نويل سينكلير، يعملون بجدية وبوحدة هدف لتوطيد السلام وبنائه على الأرض. وأود أن أعرب عن امتناننا للسفير نويل سينكلير للمهمة الرائعة التي أداها بمساعدة بابوا غينيا الجديدة في هذه العملية.

وأود أيضا أن أسجل امتناننا للمبادرة الإقليمية من أصدقائنا وجيراننا المقربين، وخاصة حكومات استراليا ونيوزيلندا وفيجي وفانواتو وجزر سليمان وتونغا، في المراحل المبكرة، بمواصلة دعم الفريق الإقليمي لمراقبة السلام في جزيرة بوغانفيل والمشاركة فيه.

وتدرك حكومة بلادي أيضا مشاركة حكومات ومنظمات ووكالات دولية أخرى كثيرة في تقديم المساعدات فيما يتعلق ببناء السلام والمصالحة واستعادة الحياة الطبيعية، وتقديم المساعدات الإنمائية القطاعية الأخرى، إلى بوغانفيل. وتشمل هذه حكومتي المملكة المتحدة واليابان والاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والمنظمات غير الحكومية مثل الكنائس والصليب الأحمر وأطباء بلا حدود.

وجهود الكثيرين هنا في نيويورك، بما فيهم أعضاء مجلس الأمن وبعثات محفل جزر المحيط الهادئ وغيرهم. بالتعاون الوثيق مع الأمين العام وبعثة الأمم المتحدة للمراقبة

في بوغانفيل، تضطلع بالدور المنشط الضروري في إدارة عملية الحوار بين جميع الأطراف المعنية.

وأود أيضا أن أشكر الأمين العام وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والأعضاء الحاليين والسابقين في مجلس الأمن بصورة خاصة، على مواصلة تجديد ولاية مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل لكي يتمكن من دعم جمع الأسلحة والتخلص منها.

ولست بحاجة لتكرار العرض الممتاز الذي قدمه هنا السير كيران بريندرغاست، عندما عرض تقرير الأمين العام. ويكفي أن أذكر أن حكومة بلادي تؤكد أن المرحلتين الأولى والثانية من جمع الأسلحة تسيران سيرا جيدا وأنهما على وشك الاكتمال. ولم تكتمل بعد المرحلة الثالثة لعملية التخلص من الأسلحة. ونتفق جميعا على أن هذا الجانب جزء هام جدا في عملية السلام.

وأود أن أعرب أيضا عن خالص امتنان حكومة بلادي لاستمرار دعم المجلس لطلبنا بتمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل. ونطلب اليوم مرة أخرى أن يجري نفس التمديد لمدة ١٢ شهرا أخيرة.

والجدول الزمني المقترح، والمحدد في المذكرة التفصيلية في آب/أغسطس ٢٠٠٢، لا يزال قائما، إلا أن المجلس يلاحظ أنه بطيء بعض الشيء نتيجة عوامل كثيرة، منها تلك التي ذكرها صباح اليوم السير كيران. ولكننا نعتقد أن هناك معالم قاطعة محددة في تلك المذكرة التفصيلية، التي استكملتها المذكرة التفصيلية التي عممت صباح اليوم، لضمان خروج الأطراف على النحو الواجب. ولهذا، تثق حكومة بابوا غينيا الجديدة بأن القضية ستحسم في الوقت المطلوب وتتفائل بذلك، بل تأمل أن يجري ذلك في وقت أقرب.

وقد أعاد سير مايكل سومار، رئيس الوزراء، التأكيد على ذلك بشكل مناسب خلال اجتماعه بالسيد كوفي عنان، الأمين العام، في نيويورك في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

وختاما، نؤمن بأن بعثة السلام هذه يمكن أن تحقق النجاح لو عملنا جميعا معا.

الرئيس (تكلم بالصينية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل استراليا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد داوث (استراليا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة المفتوحة بشأن قضية من الواضح تماما أن لها أهمية قصوى بالنسبة لبلدان محفل جزر المحيط الهادئ. ومن الواجب بكل تأكيد أنه ينبغي لبلدان منطقتنا، بوصفها مساهمة في حل الصراع في بوغانفيل، أن تشارك أيضا في مداولات مجلس الأمن. ونقدر كل التقدير الإحاطة الشاملة والمفيدة جدا التي قدمها لنا كيران بريندرغاست صباح اليوم. ونود أن نشكره وفريقه على الجهود التي يبذلانها في ظل ظروف عصيبة لإنهاء هذا الصراع.

وتؤيد استراليا بشدة المشاركة المستمرة من جانب مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل. ويثلج صدرنا التقدم المحرز في جهود التسوية في بوغانفيل. لقد تحقق الكثير، إلا أنه ما زال يتعين القيام بالشيء الكثير قبل أن تكتمل عملية السلام. وقد كنت مشاركة الأمم المتحدة، وما زالت، عنصرا أساسيا في العملية بأكملها، وسيكون من المهم أن تظل الأمم المتحدة مشاركة فيها خلال عام ٢٠٠٢.

ولكن من الضروري أن يكون حضور الأمم المتحدة عاملا منشطا بالفعل. فينبغي أن يكون حضورها محفزا

للأطراف لكي تعيد تنشيط عملية التخلص من الأسلحة وإتمامها بنجاح، على سبيل المثال. ويجب أن تفهم الأطراف أن حضور الأمم المتحدة وفريق مراقبة السلام مدته محدودة. وينبغي بذل جميع الجهود خلال حضورهما في الميدان للتعجيل بإحراز التقدم. ورغم أن حضورهما قد يكون مبعث ارتياح، يجب ألا يصبح بأي حال من الأحوال سببا في تأخير أو تأجيل اتخاذ القرارات العسيرة. ولا يمكن أن يحل حضور الفريق محل التزام الأطراف بتنفيذ تدابير السلام والتخلص من الأسلحة، وينبغي ألا يحدث ذلك.

وفي هذا الصدد، مما لا شك فيه أن البطء الذي حدث مؤخرا في التخلص من الأسلحة وسحبها من الحاويات كان نكسة. ويشكل ذلك خطرا بتقويض ثقة الأطراف والمجتمع الدولي في عملية السلام. ولكن الفرص متاحة ويجب اغتنامها من أجل إعادة تنشيط جهود التخلص من الأسلحة، وبخاصة من خلال مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل والأطراف، لحث جميع المقاتلين السابقين على الانتهاء من التخلص من الأسلحة وتدميرها في أقرب وقت ممكن في عام ٢٠٠٣. وقد حدد المقاتلون السابقون في بوغانفيل ٢٤ كانون الأول/ديسمبر موعدا لاختتام المرحلة الثانية من عملية التخلص من الأسلحة. ونرحب بذلك القرار.

وذلك موعد يمكن تحقيقه، إلا أنه سيتطلب من مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل أن يضاعف جهوده، بالتشاور مع الأطراف، للتعجيل بجهود جمع الأسلحة في المرحلة الثانية وللمساعدة على التوصل في أقرب وقت ممكن إلى الإعلان عن إتمام هذه المرحلة من عملية التخلص من الأسلحة.

أما المصير النهائي للأسلحة، أي المرحلة الثالثة، فسيتقرر في غضون أربعة أشهر ونصف من إعلان المرحلة الثاني. ونعتقد أنه إن لم ترتفع معدلات التقدم الحالية ارتفاعا كبيرا، سيكون هناك احتمال ضئيل بأن يختتم مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل أعماله قبل تاريخ متأخر من عام ٢٠٠٣. وتقع على عاتق المكتب مسؤوليات مراقبة الأسلحة التي جمعت والتحقق من ذلك طيلة المرحلة الثالثة. وسيكون من المهم لنجاح وسلامة الجهود الرامية إلى التسوية أن تتقدم هذه العملية بسرعة. وسيكون من العسير على الأمم المتحدة أن تغادر بينما لا تزال الأسلحة في حاويات في حيازة الأمم المتحدة.

وإعلان المكتب أن المرحلة الثانية قد اكتملت يؤذن بإدخال التعديلات الدستورية التي تعطي قوة للأحكام المتعلقة بالحكم الذاتي في اتفاق سلام بوغانفيل. وقد أوصى المكتب بإجراء عملية استشارية في جميع أنحاء بوغانفيل لتقرير المستوى العام للأمن الموجود في مختلف المناطق. هذا اقتراح معقول. ولكن سيكون مفيدا إذا ما جرى الاضطلاع بهذه العملية بالتزامن مع متطلبات المرحلة الثانية.

غني عن القول، بطبيعة الحال، إن وجهات نظر حكومة بابوا غينيا الجديدة ستكون عاملا في موافقة كل الأطراف على صلاحية أي إعلان يتعلق بالمرحلة الثانية. وسيحتاج مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغنفيل لأن يتشاور بشكل وثيق ومبكر مع حكومة بابوا غينيا الجديدة، ليضمن أن تقبل جميع الأطراف، بما في ذلك حكومة بابوا غينيا الجديدة، بحتمية ''الامتثال الأساسي''.

وأود أن اختتم كلمتي بالتأكيد على دعم استراليا لعملية السلام في بوغنفيل ولمكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغنفيل، بما في ذلك فريق مراقبة السلام. وقد شددنا على الحاجة إلى مضاعفة الجهود لإحراز تقدم في عملية التخلص من الأسلحة، لأننا نود، تحديدا، أن نشهد تكلل عملية

السلام بالنجاح وتحقيقها نتائج دائمة. وهذا سيمكن أيضا فيما بعد من جني فوائد السلام، وليس أقلها، بطبيعة الحال، التنمية الاقتصادية والحكم الذاتي بمباشرة إحداث تغيير طيب وحقيقي في الظروف الصعبة التي استبدت بحياة شعب بوغنفيل فترة أطول من اللازم.

الرئيس (تكلم بالصينية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل فيجي. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نايدو (فيجي) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، لمنحي فرصة التكلم في هذه الجلسة بشأن مسألة مهمة جدا هي عملية بوغنفيل للسلام في بابوا غينيا الجديدة. وأدلي بهذا البيان بالنيابة عن أعضاء منتدى جزر المحيط الهادئ الأعضاء في الأمم المتحدة، بما في ذلك استراليا، وبابوا غينيا الجديدة وتوفالو وتونغا وجزر سليمان وجزر مارشال وساموا وفانواتو وكيريباس وولايات ميكرونيزيا الموحدة وناورو ونيوزيلندا، وبلادي فيجي.

وهذه المسألة وضعت على جدول أعمال مجلس الأمن منذ عام ١٩٩٩، ولكنها أثرت بالطبع على أحد البلدان المجاورة لنا، بابوا غينيا الجديدة، فترة زمنية أطول من ذلك. وإن الحكومات التي توالت على بابوا غينيا الجديدة أعطت الأولوية القصوى والاهتمام الأكبر لهذه المسألة، بما في ذلك الحكومة الحالية لرئيس الوزراء الرايت أونرابل السير مايكل سومار.

ويدرك مجلس الأمن جيدا أن منطقتنا دون الاقليمية قد اضطلعت بدور مهم في دعم بابوا غينيا الجديدة عن طريق مبادرتنا الإقليمية المتمثلة في فريق مراقبة السلام في بوغنفيل. وإننا جميعا مصممون على أن تتكلل عملية السلام الحالية بالنجاح، وهي تبين كل المؤشرات الايجابية للنجاح.

ويعلم مجلس الأمن جيدا، أنه، بفضل جهود وموارد حكومتي استراليا ونيوزيلندا، والدعم القدير من مملكة تونغا وجزر سليمان – في المراحل السابقة – وفانواتو وبلادي فيجي، شرعنا في بذل ومواصلة الجهود الإقليمية التي يضطلع بها الفريق لمراقبة السلام.

وعليه، يسعدني أن أعلم من الأمين العام ومن زميلنا ممثل بابوا غينيا الجديدة، السفير روبرت آيزي، أن تقدما إيجابيا قد أحرز على الجبهات الرئيسية الثلاث: السلام والمصالحة، والتخلص من الأسلحة، والإصلاحات الدستورية. ومن المشجع أيضا أن أعلم أن الأصدقاء والوكالات الاقليمية والدولية، بما في ذلك بعثة مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغنفيل الذي يترأسه السفير نويل سنكلير، يعملون بدأب من أجل توطيد السلام.

وإننا ندرك اشتراك حكومات أخرى ومنظمات دولية غير حكومية ووكالات في تأمين المساعدة لعملية بناء السلام، والمصالحة، واستعادة التنمية ومساعدات إنمائية قطاعية أخرى في بوغنفيل. وهي تتضمن حكومة اليابان والمملكة المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والكنائس، والمنظمات غير الحكومية، والصليب الأحمر وأطباء بلا حدود. وهنا في نيويورك، تؤمن جهود الكثيرين، بمن فيهم أعضاء مجلس الأمن، والأمين العام، ومكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغنفيل، الدور المحفز الضروري في إدارة عملية الحوار بين كل الأطراف المتأثرة.

وعلى الرغم من أن الجدول الزمني المقترح والمعد في مفكرة حكومة بابوا غينيا الجديدة لشهر آب/أغسطس ٢٠٠٢، قد تباطأ إلى حد ما، فإننا نأمل كثيرا أن يتسنى إنهاء المرحلة الثانية من التخلص من الأسلحة كما جرى التخطيط الآن، بحلول ٢٤ كانون الأول/ديسمبر. وهناك أيضا إمكانية

جيدة بأن يتم إنجاز المرحلة الثالثة من عملية التخلص من الأسلحة بحلول منتصف عام ٢٠٠٣، مما يمهد الطريق لإجراء انتخابات حكومة في بوغنفيل تتمتع بالحكم الذاتي.

ولكن، يجب التشديد على أن الوفاء بالمواعيد النهائية للتخلص من الأسلحة لن يحصل على الفور. فهو سيتطلب من كل الأطراف نشاطا والتزاما ثابتا، ومن مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغنفيل التزاما نشيطا ومتواصلا لتسهيل عملية السلام.

ونحن، بوصفنا منطقة دون إقليمية، ما برحنا ملتزمين بدعم فريق مراقبة السلام إلى أن يتم توطيد دعائم العملية السلمية، وإن من مصلحتنا جميعا المضي قدما، في أسرع وقت ممكن، وكفالة أن تصبح العملية مستقلة بصورة متزايدة، وأن تنتهي إلى خاتمة ناجحة. وإزاء تلك الخلفية، يؤيد فريق منتدى جزر المحيط الهادئ تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغنفيل، إلى أية فترة مطلوبة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل نيوزيلندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مكاي (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أؤيد الآخرين الذين أعربوا عن تقديرهم لكم على عقدكم هذه الجلسة المفتوحة للمجلس، وأيضا للسيد كيران برندرغاست على الصورة الشاملة جدا، والدقيقة جدا، بحسب رأينا، التي قدمها عن الوضع القائم على الأرض في بوغنفيل.

ويؤيد وفد بلادي، بطبيعة الحال، البيان الذي أدلى به وفد فيجي. وهذه العملية، كما أشير، عملية اشتركنا فيها أنفسنا مع أعضاء آخرين من المنطقة، لعدد من السنين.

وكما قال زميلنا ممثل بابوا غينيا الجديدة، لقد تباطأت العملية قليلا نتيجة عدد من العوامل، ولكننا ما برحنا نتشجع جدا بالتقدم الذي تم إحرازه. ويبقى المزيد مما يجب القيام به، ولكن الأمور تسير حتما بشكل جيد في الاتجاه الصحيح. وهذا يعتبر انعكاسا لمساهمة كبيرة تقوم بها حكومة بابوا غينيا الجديدة، بمساندة آخرين ضمن المنطقة على مر السنين.

وفي تقييمنا، نرى أن عملية السلام تدخل الآن مراحلها النهائية. والواقع أننا نعتقد بأن إمكانية معقولة تتوفر لإنهاء المرحلة الثانية من التخلص من الأسلحة بشكل عام، بحلول ٢٤ كانون الأول/ديسمبر من هذه السنة. ونعتقد أيضا بتوفر إمكانية جيدة في إنجاز المرحلة الثالثة بحلول منتصف العام المقبل، الأمر الذي يمهد الطريق أمام إجراء انتخابات في بوغنفيل لحكومة تتمتع بالحكم الذاتي.

وإننا نوافق إلى حد كبير على الرأي الذي تم الإعراب عنه – وأعتقد أنه تم الإعراب عنه بالإجماع – ومفاده أن لفريق مراقبة السلام دورا حيويا يؤديه إلى أن تترسخ عملية السلام. ونحن نقدر عبارات التأييد من أعضاء المجلس لتمديد ولاية فريق مراقبة السلام مدة ١٢ شهرا أخرى. ونلاحظ أن هذه هي نفس المدة التي تطلبها بابوا غينيا الجديدة. ونعتقد أن مدة الـ ١٢ شهرا هذه، التي أوصى بها الأمين العام وطلبتها بابوا غينيا الجديدة، حظيت بدعم واسع النطاق داخل المجلس. وهذه، في الواقع، هي المدة الصحيحة والمناسبة للتمديد، ونود أن نلتمس من المجلس أن يمضي قدما على هذا الأساس.

مرة أخرى نشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة. إنها فرصة مفيدة جدا لنا نحن القادمين من المنطقة كي نشارك فيما نعتبره نقاشا حاسما بشأن قضية ذات أهمية

بالغة، ليس لبابوا غينيا الجديدة فحسب بل أيضا لكل الآخرين في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن للسيد برندرغاست كي يرد على الملاحظات والأسئلة التي طرحت.

السيد برندرغاست (تكلم بالانكليزية): لقد طرحت أسئلة عديدة وسأحاول الرد على أكبر عدد ممكن منها. أولا، أود أن أقول إننا ممتنون جدا على عبارات التقدير العديدة للعمل الذي يقوم به نويل سنكلير وفريقه. وأعرف أنهم يعملون في ظروف صعبة جدا. وكانت هذه الظروف تعيقهم. فعلى سبيل المثال، تعين علي أن أطلب إلى نويل سنكلير أن يلغي مشاركته في الاجتماع الذي عقدناه الشهر الماضي في مون بيليرين بسويسرا، وضم الممثلين والممثلين الخاصين للأمين العام، بسبب الجدول الزمني. وقد نضطر أن نطلب إليه إلغاء عطلته في عيد الميلاد لنفس السبب، وأنا أعرف أنه يعمل هو وفريقه بتفان كبير.

كان السؤال الأول من سفير المكسيك حول أثر التأخير في المصادقة على وضع الأسلحة في حاويات، وإنهاء المرحلة الثانية. وإذا أردتم الإطلاع على المذكرة التي عممها سفير بابوا غينيا الجديدة بالأمس ستجدون في أعلى الصفحة ٣ تأكيدا على أن تطبيق الأحكام الخاصة بالحكم الذاتي، في دستور بابوا غينيا الجديدة، وضمان إجراء استفتاء شعبي بين سكان بوغنفيل حول مستقبل بوغنفيل السياسي، والواردة في الجزء الرابع عشر من هذا الدستور، يعتمد على تحقق مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغنفيل من إنجاز المرحلة الثانية من الخطة المتفق عليها للتخلص من الأسلحة ومصادقته على ذلك. ومن الواضح أن الأثر العملي لذلك هو أنه يتعين إنجاز التخلص من الأسلحة قبل التمكن من انتخاب حكومة للحكم الذاتي الإقليمي. ومن الحتمي أن يؤدي تأجيل استكمال التخلص من الأسلحة إلى تأجيل إجراء الانتخابات.

وكان السؤال الثاني من سفير المكسيك حول الموعد المستهدف في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وأعتقد أنه لأسباب تم شرحها من قبل سيكون من الصعب الوفاء بهذا الموعد النهائي، ولكن نأمل كثيرا ألا يكون التأخير لفترة طويلة. وكان لسفير المكسيك سؤال ثالث حول نتائج سحب فريق مراقبة السلام. ورأينا أن لهذا الفريق دورا واضحا لا غنى عنه في التخلص من الأسلحة، وسيكون من الصعب جدا، ليس من المستحيل بل من الصعب جدا، إنجاز التخلص من الأسلحة بدون هذا الفريق. ومشاركة هذا الفريق أقل حيوية وأقل أهمية بالنسبة للجوانب الأخرى في العملية، مثل الانتخابات ووضع مشروع الدستور.

وتدور المجموعة الثانية من الأسئلة حول ما إذا كان من الصواب أو الضروري تمديد فترة المكتب السياسي للأمم المتحدة في بوغنفيل مدة ١٢ شهرا، في حين أبلغ السفير سنكلير المجلس قبل برهة بأن هذه العملية ستتم قبل نهاية عام ٢٠٠٢. وللأسف، أعتقد أننا نعرف من أعمال كثيرة لهذا المجلس أن الشؤون الدولية لا تسير بطريقة مرتبة وتلقائية يمكن التنبؤ بها. وكما قال روبرت بيرنز ''غالبا ما تتعرض أفضل مخططات الحيوانات والبشر إلى الفشل''. ولا أعتقد أن أي إنسان يستطيع أن يزعم أن بوغنفيل تختلف أو تشذ عن هذه القاعدة. ولقد كان المجلس متفهما تماما، في صراعات أخرى، لحقيقة أنه لا يمكن دائما الوفاء بالجداول الزمنية. وأعتقد أنه سيكون أمرا مؤسفا للغاية لو لم يتفهم المجلس ذلك في حالة عملية صغيرة بعيدة عن مركز الشؤون الدولية بينما يتفهم ذلك في حالة البلدان ذات المواقع الأهم، خاصة وأنه، كما ذكر سفير سنغافورة، تكلفة العملية في عام كامل لا تزيد إلا قليلا عن تكلفة عملية البعثات الأكبر في يوم واحد. وإذا أسعفتني ذاكرتي، تتكلف بعثة منظمة الأمم

المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال، نحو ١,٦٣ مليون دولار يوميا. ولقد شهدنا بالطبع حالات تأخير في جمهورية الكونغو الديمقراطية وغيرها.

ونتفق كثيرا على أن هناك حاجة إلى استراتيجية خروج، وحاجة إلى معايير قياسية، وينبغي حمل الأطراف على التقيد بالتزاماتها، ولكني أعتقد أننا بحاجة إلى الإقرار في الوقت نفسه بأن التقدم المحرز في هذه الأمور ليس منتظما. وأعتقد أنه ينبغي أن نهتم بالمعايير القياسية وبحمل الأطراف على الالتزام بهذه المعايير، بدلا من محاولة وضع جداول زمنية اعتباطية إلى حد ما.

ونرى أن استراتيجية الخروج ينبغي أن ترتبط بانتخاب حكومة للحكم الذاتي، كما ورد في اتفاق بوغنفيل للسلام. وهناك خطط محددة وضعها سكان بوغنفيل أنفسهم لاستكمال التخلص التام من الأسلحة قبل ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. ولقد وصفت في بياني الاجتماعين اللذين عُقدا من أجل ذلك.

ولدى البعثة خطط محددة لتنفيذ المصادقة والتحقق في المرحلة الثانية ما أن تُستكمل، ويسعدنا تقديم التفاصيل الخاصة بذلك.

إذا جاز لي التحدث عن الحجج وراء اعتقادنا بضرورة التمديد لفترة ١٢ شهرا لإتمام العملية، بدلا من ستة أشهر، أعتقد أن النقطة الأولى هي أنه لو أنجزت أطراف اتفاق بوغنفيل للسلام المرحلة الثانية قبل ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، فلن يتسنى البدء في المصادقة على إنجاز هذا الجزء من خطة التخلص من الأسلحة إلا بعد تحقيق المصالحة بين السرية الأولى في قوات الزعيم فرنسيس أونا مع جيرانها، وكذلك بعد وضع أسلحتها في حاويات. وهذا يعني أنه لا يمكن تغطية كل بوغنفيل في المرحلة الثانية لخطة التخلص من الأسلحة بحلول آذار/مارس ٢٠٠٣.

وستقتضي المصادقة على المرحلة الثانية من خطة التخلص من الأسلحة أن يتشاور مكتب الأمم المتحدة مع كل طوائف بوغنفيل حول آرائهم ومفاهيمهم بشأن عملية السلام بشكل عام وحول تنفيذ خطة التخلص من الأسلحة بشكل خاص. وسيكون الهدف من هذه المشاورات التأكد، على الصعيد الجماهيري، مما إذا كان السكان يشعرون بالسلامة والأمن وأن الأحوال تشجع على إجراء الانتخابات لتشكيل حكومة حكم ذاتي في بوغنفيل. ونحن نقدر أنه من الممكن أن يستغرق الأمر إلى حد ثلاثة أشهر للانتهاء من هذه العملية، بافتراض أن الطقس سيسمح باستخدام طائرات الهليكوبتر. إننا في بيئة يوجد فيها القليل من الهياكل الأساسية، لا سيما هياكل النقل الأساسية، ولذلك نعتمد بدرجة كبيرة على استخدام الهليكوبتر في التنقل حول بوغنفيل.

وبالنسبة للجدول الزمني، فبحلول أيار/مايو أو حزيران/يونيه ٢٠٠٣ تقريبا، ينبغي تقديم المصادقة إلى حكومة بابوا غينيا الجديدة وعندئذ يمكن البدء في الإعداد لإجراء الانتخابات لحكومة حكم ذاتي في بوغنفيل.

ونقول، وقلنا ذلك بالفعل، إن انسحاب البعثة ينبغي أن يكون مرتبطا بانتخاب حكومة الحكم الذاتي في بوغانفيل. وكما تبدو لنا الأمور اليوم، فإنه ليس من المحتمل أن يتم ذلك إلا في النصف الثاني من عام ٢٠٠٣. وتبين خبرة الأمم المتحدة السابقة في مناطق أخرى بأن البعثة ينبغي لها أن تبقى، لفترة قصيرة بعد الانتخابات، بوصف ذلك من تدابير بناء الثقة التي تسبق انسحاب البعثة. وإذا ما أخذنا كل الأمور مجتمعة، لخلصنا إلى نتيجة مؤداها، أنه إذا ما توفر حسن الطالع، وقدر من التصميم والجهد، فلن يمكن عكس مسار عملية السلام بنهاية العام المقبل الذي سيكون إيذانا بانسحاب البعثة.

ولا أريد أن أعطي المجلس الكثير من العبر والأمثلة البريطانية ولكن هناك مثال آخر، ما معناه أنه لا ينبغي لنا أن نعيق كامل العملية من أجل أمور بسيطة. فقد حققنا الكثير، وفي اعتقادي أنه من المجدي أن نرى هذه العملية تستمر حتى النهاية. وخلال فترة عملي في الأمانة العامة، شهد المرء حالات لم يظل فيها المجلس على نفس المسار، وعلينا أن نتقبل النتائج المترتبة على ذلك. وإن ما يدور في خلدي هنا على سبيل المثال هو جمهورية أفريقيا الوسطى حيث هناك تصور على نطاق واسع جدا مؤداه أنه تم وزع حفظة السلام بتردد وجرى سحبهم قبل الأوان. لذلك، نقصد هنا، إلى حد ما، أننا بعملنا هذا نكون قد ضمنا فشل الفترة التي تعقب انتهاء الصراع. وأظن أنه سيكون من دواعي الأسف الكبير أن نفعل ذلك في بوغانفيل، حيث نتكلم هنا عن عملية كلفت نحو مليوني دولار للسنة كلها.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد برندرغاست على التوضيحات والأجوبة التي قدمها.

لم يعد هناك متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم النظر في المرحلة الحالية من البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥.